أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم: للفترة (1990-2019)

The impact of the independence of the Bank of Algeria on the effectiveness of monetary policy in combating inflation: for the period (1990-2019)

جمال بالطيب[1،*]، محمد الخطيب نمر[2]

[1] مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية ،كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير ،جامعة ورقلة (الجزائر)
(bettayeb.djamel@univ-ouargla.dz)

[2] مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي ،كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير ، جامعة ورقلة (الجزائر)(n.melkhatib@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2020/08/30؛ **تاريخ المراجعة**: 2020/09/01؛ **تاريخ القبول**: 2020/10/06

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى استقلالية بنك الجزائر وفق تعديلات قوانين النقد والقرض، و ما هو أثر هذه الاستقلالية في مكافحة التضخم. وقد استخدمنا المنهج التحليلي الوصفي ، لنتوصل إلى جملة من النتائج أهمها أنه لم تكن هناك علاقة واضحة بين استقلالية بنك الجزائر ومعدلات التضخم في بعض الفترات ذلك أن التضخم كان من أهم أسبابه التضخم المستورد، كما مكنت الاستقلالية بنك الجزائر من استخدام أدواته وبالتالي التحكم في معدلات التضخم، إلا إن قانون 17/ 10 ضرب استقلالية بنك الجزائر ومصداقيته من خلال الترخيص بعملية التيسير الكمي (التمويل غير التقليدي) بدون قيد أو شرط ولمدة 05 سنوات، رغم أنه لم يظهر أثر هذا التمويل غير التقليدي على معدلات التضخم في الأجل القصير، وقد يظهر أثرها في الأجل المتوسط والبعيد

الكلمات المفتاح: بنك الجزائر ، بنك مركزي ، استقلالية بنك الجزائر ، تضخم ، سياسة نقدية

تصنيف JEL : E51؛ E52؛ E58.

Abstract This study aims to know the extent of the independence of the Bank of Algeria according to the amendments to the monetary and loan laws, and what is the impact of this independence in combating inflation. We have used the descriptive analytical method .We ended up with a set of results, the most important of them That there was no clear relationship between the independence of the Bank of Algeria and the rates of inflation in some periods, because inflation was one of the most important reasons for imported inflation, the independence also enabled the Bank of Algeria to use its tools and thus control inflation rates, except that Law 17/10 hit the independence and credibility of the Bank of Algeria Through licensing the process of quantitative easing (unconventional financing) unconditionally for a period of 05 years, although the effect of this unconventional financing did not appear on inflation rates in the short term, and its effect may appear in the medium and long term

Keywords:; Bank of Algeria, central bank, independence of the Bank of Algeria, inflation monetary policy

Jel Classification Codes : E51; E52; E58 .

* جمال بالطيب bettayeb.djamel@univ-ouargla.dz

I- تمهيد :

شهدت الجزائر الكثير من التعديلات في قانون النقد والقرض، ولعل قانون 10/90 يعد أول وأهم قانون أعاد لبنك الجزائر دوره في الإشراف على السياسة النقدية، ورغم اختلاف الاقتصاديين حول استقلالية البنك المركزي بين مؤيد ومعارض لها إلا أن الإجماع كان حول منحه الاستقلالية وزيادة فعاليته في تحقيق أهداف السياسة النقدية وعزله عن الضغوط السياسية والتي قد لا تتوافق أحيانا مع هذه الأهداف. ولعل أهم هدف هو تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم،

I.1- إشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ما تأثير استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهو مفهوم استقلالية البنوك المركزية .؟
- ماهي أنواع الاستقلالية وكيف يمكن قياسها ؟
- مامدى استقلالية بنك الجزائر وفق قوانين النقد والقرض ؟
- ماهو واقع استقلالية بنك الجزائر وأثرها على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم ؟

I .2-أهمية الدّراسة : تكمن أهمية الدراسة في التطرق إلى موضوع بالغ الأهمية وهو استقلالية بنك الجزائر وعزله عن الضغوط السياسية من أجل تحقيق أهدافه النقدية ومن أهمها محاربة التضخم ، كما أن العديد من السياسات النقدية التي انتهجتها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي قد لاتكون الأمثل بسبب غياب هذه الاستقلالية .

I .3-الدراسات السابقة: سنتطرق إلى أهم الدراسات التي أسست الى العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والتضخم ثم الدراسات الحديثة كذلك التي تناولت هذا الموضوع :

1- دراسة (Bade & Parkin, Oolicy, CentralL Bank Laws and Mnetary, 1988)

تهدف هذه الدراسة " Central Bank Laws and Monatery Policy" إلى البحث في العلاقة بين السياسات النقدية وقوانين البنوك المركزية، وقد شملت بنوك مركزية لـ 12 دولة صناعية للقترة من 1972 إلى 1986، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن معدل التضخم يكون منخفضا في الدول التي لديها بنوكا مركزية مستقلة مقارنة بالدول الأخرى.

2- دراسة (Alesina & H.Smmers, 1993)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والأداء الاقتصادي للمتغيرات الاقتصادية الكلية ، وقد أخذت معايير الاستقلالية السياسية والاقتصادية للبنوك المركزية لـ 16 دولة متقدمة للفترة من 1955 الى 1988 ، وقد خلصت إلى أن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم هي علاقة عكسية.

3- دراسة (Grilli, Masciandaro, & Tabellini, 1991)

تناولت هذه الدراسة استقلالية البنك المركزي مثلها مثل الدراستين السابقتين من حلال مؤشرين الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية، حيث شملت 18 دولة متقدمة للفترة من 1959 الى 1989 قسمت إلى أربعة عقود (فترات) وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم.

4- دراسة (Klomp & Haan, 2010)

هدفت هذه الدراسة الى إظهار العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم ، الاستقلالية التي يقاربها معدل دوران محافظ البنك المركزي ومؤشر قائم على قوانين البنك المركزي المعمول بها، وقد شملت 120 دولة للفترة من 1980 الى 2015 ، وقد خلصت الى انه لا توجد علاقة سلبية عامة بين مؤشرات استقلالية البنك المركزي والتضخم.

5- دراسة (Garriga, 2016)

قامت بدراسة استقلالية البنوك المركزية لـ 182 دولة متقدمة ونامية بالاعتماد على مؤشر Cukierman, Webb and Neyapty) (index-CWN للفترة (1970-2012 ومن النتائج التي أظهرتها أن هناك علاقة سلبية بين كل من هذه الاستقلالية والتضخم سواء بالنسبة للدول المتقدمة او النامية.

II- الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنك المركزي

يعد البنك المركزي أعلى هيئة تشرف على هرم الجهاز المصرفي، كما تشرف على تحديد ورسم السياسة النقدية، لذلك فإن من أهم الأسباب التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية هي عدم فعالية السياسة النقدية وعدم كفاءتها خصوصا في مجال مكافحة التضخم، لذا سنوضح مفهوم الاستقلالية بشكل مفصل:

1.II- مفهوم الاستقلالية

لقد عرف الاقتصادي الأمريكي (ستانلي فيشر) استقلالية البنوك المركزية من خلال تقسيم تلك الاستقلالية الى نوعين :

١ -استقلالية الإدارة .: وهي قابلية أو قدره البنك المركزي على تحديد و إدارة أدوات السياسية النقدية.

٢ -استقلالية الهدف .:وهي قابلية أو قدرة البنك المركزي على تحديد أهداف السياسة النقدية.

ويرى الاقتصادي (الآن بلايندر) أن مصطلح الاستقلالية ينصرف إلى مفهومين:

الأول: للبنك المركزي الحرية في تقرير كيفيه الوصول إلى أهدافه،

والثاني: تعد القرارات التي يتخذها البنك المركزي عصية عند محاولة تعطيلها من جانب الحكومة.

كما تشير الاستقلالية إلى حالة انعزال البنك المركزي عن الضغط السياسي الذي تمارسه الحكومة وفيها يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية. (الغالبي، 2017، صفحة 3).

ولا تعني استقلالية البنك المركزي استقلاله على الحكومة بشكل تام وانفصاله الكامل عنها فهو مؤسسة حكومية، إلا أن الاستقلالية تعني حريته في اتخاذ قراراته خاصة فيما يتعلق منها بالسياسة النقدية، إلى جانب أن تكون السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية للدولة متسقين الى حد كبير، بالإضافة إلى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولون الرئيسيون في البنك خاصة فيما يتعلق بتعيينهم وعدم فصلهم إلا بعد فترة محددة بموجب القانون، كما أن لهذه الاستقلالية الشخصية دور هام في استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته. (محمد، 2011-2012، صفحة 72).

2.II- أنواع الاستقلالية:

هناك عدة تصنيفات للاستقلالية نذكر من أهمها :

1-2.II- الاستقلالية في تحديد الأهداف و الأدوات:

-الاستقلالية في تحديد الأهداف:

إذا كانت أهداف البنك المركزي أو أهداف السياسة النقدية محددة بدقة فهذا يعني أن الاستقلالية في تحديد الأهداف ضعيفة و العكس فإذا كانت الأهداف غير محددة بدقة فتكون استقلاليته أكبر،كما أنه إذا كانت الأهداف كثيرة و متعددة فإن هذه الأهداف تتناقض وبالتالي تقل الاستقلالية في تحديدها، كذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي هي استقرار الأسعار فإنه يكون أكثر استقلالية (دويدار، 2003، صفحة 275)

-الاستقلالية في تحديد الأدوات:

يكون البنك المركزي مستقلا إذا كانت له الحرية في اختيار الأدوات المناسبة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق أهدافه المسطرة .

2-2.II-الاستقلالية القانونية (التشريعية) والاستقلالية الفعلية :

تستند الاستقلالية القانونية على العناصر المبينة في التشريع مثل إجراءات تعيين المحافظ ومدة عهدتهم، الأهداف التي يسعى لتحقيقها البنك المركزي، المساءلة، المسؤولية على السياسة النقدية، إجراءات حل النزاعات الممكنة مع الحكومة، تمويل أو عدم تمويل عجز الميزانية العامة ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى استقلالية شخصية (طريقة تعيين وتغيير المحافظ)، استقلالية مالية (تمويل نشاط البنك المركزي)، استقلالية مؤسسية (صياغة الأهداف النقدية).

أما الاستقلالية الموصوفة في القانون (القانونية) فيجب أن تطبق في أرض الواقع حتى نصل إلى الاستقلالية الفعلية و لايعني توافر الأولى للوصول وتحقيق الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي حيث استنتج انه في الدول النامية تكون عملية الانتقال من الاستقلالية القانونية إلى الاستقلالية الفعلية أمرا صعبا، ولكنه في الدول المتقدمة امرأ سهلا (ميمي، 2006/2005، صفحة 50)

3-2.II-الاستقلالية السياسية والاستقلالية التشغيلية:

يكون البنك المركزي مستقلا سياسيا إذا توفرت الشروط التالية:(Balls, Howat, & Stansburg, 2018, p. 17)

-المحافظ لا يعين من طرف الحكومة؛

-مدة ولاية المحافظ تكون أكبر من 5 سنوات؛

-المجلس غير معين من قبل الحكومة؛

- مدة مجلس الإدارة تكون أكبر من 5 سنوات؛
- لا يوجد ممثل حكومي في مجلس الإدارة؛
- لا يحتاج لموافقة الحكومة لصياغة السياسة النقدية؛
-الكلمة الأخيرة تعود للبنك المركزي في حالة الصراع مع الحكومة.

أما ليكون البنك المركزي مستقلا تشغيليا فيجب توفر الشروط التالية : (Balls, Howat, & Stansburg, 2018, p. 17)

-التسهيلات الائتمانية المباشرة للحكومة هي: غير تلقائية/بأسعار الفائدة في السوق/مؤقتة/بمبلغ محدود(كمية)؛
- البنك المركزي لا يشارك في السوق الأولية للديون الحكومية؛
-يتم تحديد سعر الخصم من قبل البنك المركزي.

II.3- معايير استقلالية البنك المركزي:

هناك مجموعة من المعايير التي تستخدم غالبا في قياس درجة استقلالية البنك المركزي، هذه المعايير يمكن إدراجها في خمسة محاور كما يلي : (ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، 2014-2013، الصفحات 73-74)

1-مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي، ومدى التزامه بشراء أدوات الدين الحكومية بشكل مباشر، ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها .

2-مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها، ومدة عهدتهم ومدى استقرارهم في مناصبهم، ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، ومدى المشاركة في المناقشات وحق التصويت والاقتراض على القرارات أو توقيفها لغاية عرضها على وزير المالية، أو مجلس الوزراء عند اللزوم، وأيضا سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي .

3-مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك، ومن هو صاحب القرار النهائي في حال وجود خلاف بين البنك المركزي وبين الحكومة بشأن هذه السياسة .

4-المكانة الخاصة لهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية،وفيما إذا كان الهدف هو الهدف الوحيد للبنك المركزي أو الهدف الأول والرئيسي مع وجود أهداف أخرى (الأولوية لهدف المحافظة على استقرار الأسعار في حالة وجود تعارض مع الأهداف الأخرى)

5-مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة (زينب و محمد، 2003، صفحة 267)

هذا ولكل نوع من الاستقلالية المرغوب قياسها معايير أو مؤشرات خاصة بها تكون أكثر دقة و تفصيلا يعتمد عليها الباحثون في بناء دراساتهم .

II.4-العلاقة بين الاستقلالية والتضخم

أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية على وجود علاقة متبادلة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، حيث تجمع في أغلبها على وجود علاقة عكسية بينهما ولعل أهم هذه الدراسات دراسة (Bade & Parkin, Oolicy, CentralL Bank Laws and Mnetary, 1988)، لذلك فإن توفر شرط الاستقلالية يعد شرطا ضروريا للسيطرة على معدلات التضخم ذلك لأنه ينشأ التعارض بين السياسة المالية والسياسة النقدية نتيجة ميل الحكومة لتمويل عجز الميزانية تمويلا تضخميا (هندرين، 2014) ويذكر (Fazio) محافظ البنك المركزي الإيطالي في هذا الصدد إلى أن التخلي عن قاعدة الذهب قد خلص القائمين على أعمال البنوك المركزية من القواعد الآلية المقيدة إلا أنه في نفس الوقت أدى إلى زيادة خطر القدرة على خلق النقود التي قد تستخدم بصورة تؤدي إلى آثار تخريبية (هندرين، 2014، صفحة 7)

III- استقلالية بنك الجزائر وفق قوانين النقد والقرض

شهدت قوانين النقد والقرض في الجزائر الكثير من التعديلات تبعا لتطور الإصلاحات الاقتصادية وعمقها، ويعتبر قانون 10/90 أول قانون للنقد والقرض كرس هذه الإصلاحات وإجمالا فإنه بعد هذا القانون أي قانون 10/90 شهد تعديلا واحدا بالأمر 01/01 ، ثم قانونا جديدا للنقد والقرض حسب الأمر 11/03 بعد إفلاس وانهيار بعض البنوك ليشهد هو الآخر تعديلين حسب كل من الأمر 04/10 والقانون 10/17.

III.1- استقلالية بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14

في ظل هذا القانون سنحاول تقييم الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر بالاعتماد على المعايير الأكثر شيوعا والمدرجة سابقا :

1-**المعيار الأول** : " تمويل العجز في الإنفاق الحكومي" تنص المواد من 76 إلى 80 من هذا القانون على العمليات في السوق النقدية والتي من خلالها تمكن البنك المركزي من تمويل العجز الحكومي، وبالنسبة للإقراض الورقي فان المادة 80 تنص :" يمكن للبنك المركزي أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوم، متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة ...وفي حد أقصاه 10% من الإيرادات العامة للدولة خلال السنة المالية السابقة.يجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية "

وحسب هذه المواد القانونية فقد فرضت قيود مشددة على الإقراض، وهو ما يعكس أن بنك الجزائر يتمتع باستقلالية نسبيا كبيرة .

2-المعيار الثاني : " تعيين وعزل المحافظين " تشير المادتين 20 و21 بأن المحافظ ونوابه يعينون من طرف رئيس الجمهورية، أما المادتين 22 و 23 فتشير الى أن مدة عهدة المحافظ 06 سنوات بينما نوابه 05سنوات تكونا قابلتين للتجديد مرة واحدة، والإقالة للمحافظ ونوابه تكون في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية .

هذه المواد القانونية تظهر ارتباط بنك الجزائر بالسلطة التنفيذية في قرارات التعيين و الإقالة وهو ما يضعف من الاستقلالية (الوظيفية) بشكل كبير .

3-المعيار الثالث : " وضع وتنفيذ السياسة النقدية"حيث تنص المادة 56 من هذا القانون على أنه:" تستشير الحكومة البنك المركزي في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية والنقدية".

وهذا يعني أن كل القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية تقوم بها الحكومة بعد استشارة البنك المركزي، وبالتالي استبعاد هذا الأخير عن وضع السياسات النقدية ودوره استشاري فقط، مامن شأنه أن يضعف استقلالية بتك الجزائر.

4-المعيار الرابع : "هدف المحافظة على استقرار الأسعار"حدد بنك الجزائر أهدافه من خلال المادة 55 وتمثلت في :

-نمو منتظم للاقتصاد الوطني .

-إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية .

-الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد .

يتضح من ذلك أن المحافظة على استقرار الأسعار ليس هدفا من أهداف السياسة النقدية وهو ما يضعف من استقلالية بنك الجزائر .والملاحظ كثرة هذه الأهداف وهو ما قد يشكل عائقا أمام استقلالية بنك الجزائر و أمام تحقيقه لهدف استقرار الأسعار. (نصيرة، 2018/2017، صفحة 169)

5-المعيار الخامس : " خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة" لم يحدد هذا القانون أي آلية لمحاسبة أو مساءلة بنك الجزائر غير أن المادة 51 تنص على أن:" يقوم بمراقبة البنك المركزي مراقبان يعينان بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية .تنهى مهام المراقبين بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية ".

إن فرض رقابة على البنك المركزي من طرف السلطة التنفيذية وعدم وجود آليات للمحاسبة والمساءلة تضعف من استقلالية بنك الجزائر .

وَضَعَ القانون 10/90 مرتكزات أساسية لتحقيق استقلالية السلطة النقدية، فالمحافظ يُعَيّن بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية لمدة ست (06)سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ونفس الشيء بالنسبة لنوابه الثلاثة الذين يعينون لمدة خمس (05)سنوات قابلة للتجديد كذلك لمرة واحدة، كما أن مهامهم تُنهى بمرسوم يصدر عن هيئة التعيين، كما أصبح البنك يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ورأسماله مكتتب كلية من طرف الدولة. (دحمان، 2008، صفحة 3) ورغم أن هذا القانون يعد أول قانون تشريعي كرس استقلالية السلطة النقدية إلا أن هناك بعض الجوانب التي أهملها منها: أن وضع السياسة النقدية يجب أن تحدد من طرف بنك الجزائر بدلا من الحكومة وأن تكون له الكلمة الأخيرة في حل أي تعارض بالإضافة إلى عدم إدراج أي آلية لمساءلة ومحاسبة بنك الجزائر على أعماله.

III.2- استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم:

جاء هذا الأمر ليعدل بعض أحكام القانون 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض وقد كان أبرزها: تسيير البنك المركزي ومراقبته و إدارته يكون من قبل محافظ يساعده 03 نواب محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان بدلا من محافظ وثلاث ونواب، ومجلس النقد والقرض ومراقبان،أما الجانب الثاني الذي تم تعديله أيضا والذي يمس استقلالية بنك الجزائر فتمثل في إلغاء المادة 23 من قانون 10/90 التي تحدد عهدة المحافظ ونوابه وقرارات الإلغاء وأسبابها، وبالتالي زيادة تدخل وزير المالية في صلاحيات المحافظ . (ميمي، 2006/2005، صفحة 105)

واستنادا إلى المعايير المدرجة سابقا فإن صدور هذا الأمر أدى إلى تراجع الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر بسبب تراجع الاستقلالية الوظيفية له .

III.3-استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض

جاء هذا الأمر بعد الفضائح التي مست القطاع البنكي والمتمثلة في فضيحة إفلاس بنكي الخليفة والبنك الصناعي والتجاري والتي اتضحت فيها فشل عمليتي الرقابة والإشراف البنكي .

أهم التغييرات التي جاء بها هذا الأمر هو تغيير أهداف السياسة النقدية التي تمثلت في :

-الحفاظ على نمو سريع للاقتصاد والاستقرار الداخلي والخارجي للنقد حيث تم الاستغناء عن هدف التشغيل الكامل(المادة 35)، وبالتالي تقلصت هذه الأهداف إلى هدفين بدلا من ثلاثة، وهو ما يعكس زيادة الاستقلالية.

- لم يشر أيضا مثل الأمر 01-01 إلى المدة المتعلقة بعهدة المحافظ ونوابه وهو ما يضعف استقلالية بنك الجزائر.

-كما تضمن هذا الأمر تحديد الجهة التي تتولى صياغة السياسة النقدية، بحيث نصت المادة 62 منه على أنه من بين صلاحيات مجلس النقد والقرض، تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، وهذه النقطة تدعم استقلالية بنك الجزائر حيث كان البنك المركزي يتدخل بنسبة ضئيلة في صياغة السياسة النقدية – مقارنة بقانون 10/90. (ليلى و سمير، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم، 2017، صفحة 67).

من خلال هذه التعديلات يظهر بأن استقلالية بنك الجزائر قد زادت مقارنة بالأمر 01/01، لكن مقارنة بالقانون 10/90 فبنكك الجزائر تمتع بدرجة استقلالية اكبر في ظل قانون النقد والقرض 10/90. (ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، 2014-2013، صفحة 140)

III.4- استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم:

تم إصدار هذا الأمر ليعدل ويتمم الأمر 03-11 من خلال تعديل بعض المواد القانونية، وقد تمثلت أهم التعديلات المتعلقة بالاستقلالية في:

-عدلت المادة 02 أهداف السياسة النقدية حيث نصت المادة 23 على أن " تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي "

أي إن هدف استقرار الأسعار أصبح هدف رئيسي لدى بنك الجزائر مما يدعم ويرفع من استقلاليته .

-أما المادة 36 مكرر فاعتبرت بأن بنك الجزائر هو الذي يعد ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر.وهو ما يعزز استقلالية بنك الجزائر.

- لم يشر أيضا مثل الأمر 03-11 إلى المدة المتعلقة بعهدة المحافظ ونوابه، بل أشار فقط إلى أن تعيينهم يكون من طرف رئيس الجمهورية.

وكل هذه التعديلات عززت أكثر من استقلالية بنك الجزائر.

III.5- استقلالية بنك الجزائر في ظل القانون 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 المغدل والمتمم

جاء هذا القانون في ظل غياب الموارد التمويلية للدولة بعد انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 وارتفاع عجز الموازنة، مما أدى إلى تعديل قانون النقد والقرض 11/03 حيث عدلت المادة 45 منه بإضافة المادة 45 مكرر التي سمحت من خلالها لبنك الجزائر بتمويل الخزينة العمومية بشكل مباشر من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة وذلك استثنائيا ولمدة 05 سنوات من أجل المساهمة في : (الرسمية، 2017)

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

-تمويل الدين العمومي الداخلي؛

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

هذا التعديل في قانون النقد والقرض شمل فقط العلاقة التمويلية بين بنك الجزائر والخزينة العمومية حيث أصبحت الخزينة العمومية تطلب أي تمويل وبصفة مباشرة من البنك المركزي دون أي سقف محدد لها، بل بما يتوافق وقيمة العجز المسجل في الموازنة العامة مهما كانت قيمته.

وبالتالي فإن هذا القانون قد ضرب الاستقلالية وأضعفها وهدد مصداقية بنك الجزائر.

IV – واقع استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم

في هذا المحور سنتناول مدى قدرة بنك الجزائر على تحويل وترجمة الاستقلالية القانونية إلى استقلالية فعلية وتجسيدها على أرض الواقع، أي أثر استقلالية بنك الجزائر على تفعيل السياسة النقدية في محاربة التضخم في ظل قوانين النقد والقرض وتعديلاته :

IV.1- اثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في ظل الأمر 10/90

وضع القانون 10/90 مجموعة من الأهداف تعمل السياسة النقدية على تحقيقها خلال هذه الفترة وهي تحقيق نمو منتظم للاقتصاد الوطني، إنماء الطاقات الإنتاجية (التشغيل)، والعمل على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد (استقرار الأسعار).وقد تميزت هذه الأهداف بالخصائص التالية: (جميلة، 2015-2016، صفحة 123)

-تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

-تضارب هذه الأهداف كهدف النمو الاقتصادي و التشغيل مع استقرار الأسعار.

-عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.

إن هذا القانون كرس استقلالية بنك الجزائر، لكنه لم يصل إلى أن يتمكن من تحقيق درجة كبيرة من هذه الاستقلالية باعتبار أن محاربة التضخم لا تعتبر بالأولوية (الأهمية) القصوى لديه .

ويمكن تقسيم الفترة من (1990الى 2001) إلى فترتين :

السياسة النقدية من 1990 إلى 1993

حيث شهدت بداية التسعينات ضغوط تضخمية متزايدة كانت أقصاها سنة 1992 بنسبة قدرت بـ 31.67% واستمر هذا الارتفاع الى غاية 1996 (أنظر قائمة الملاحق الجدول رقم 01) وهذا بسبب التحرير الواسع للأسعار، ورفع دعم الحكومة عن الأسعار نتيجة اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وقد حاولت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة السعي إلى ضمان استمرار تمويل الاقتصاد الوطني في ظل العمل على تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار النقدي . (الطاهر، 2013، صفحة 60)

ومن ناحية الوسائل فقد تم اللجوء الى استعمال الوسائل المباشرة (تأطير مباشر للقروض للاقتصاد، تسقيف اللجوء الى إعادة الخصم لدى بنك الجزائر) بالنظر الى حدة الضائقة المالية للبنوك (الطاهر، 2013، صفحة 61)

وقد تم تدريجيا تخفيف استعمال هذه الوسائل (إلغاء تسقيف القروض سنة 1992، إعادة تمويل البنوك التجارية عن طريق إعادة الخصم إبتداءا من سنة 1993).

أما فيما يتعلق بأسعار الصرف فعمدت السلطة النقدية وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولي إلى سياسة تخفيض العملة فخفضت بـ 22 % ثم 40.17 % في 1991/09/30 و 1994/04/16 على التوالي ليصبح 1 دولار يقابله 36 دينار.

ومنه نستنتج أنه رغم الاستقلالية النسبية الممنوحة لبنك الجزائر إلا أنه لم ينجح في كبح الضغوط التضخمية نتيجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية والمتراكمة من المراحل السابقة.

السياسة النقدية من 1994 إلى 2001

كانت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة تهدف إلى مكافحة التضخم المرتفع عن طريق إتباع سياسة تقييدية لامتصاص فائض الطلب نظرا لمعدل التضخم المرتفع خلال هذه الفترة، وقد ترافق ذلك مع قيام الجزائر بتطبيق برنامج لتثبيت الاقتصاد الكلي (افريل 1994-مارس 1995) متبوعا

ببرنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995 – مارس 1998) استهدف أساسا تحرير الاقتصاد (الطاهر، 2013، صفحة 61) وقد تم النجاح عموما في تخفيض معدل التضخم إلى مستويات متدنية فمن معدلات 29.04 % و 29.78 % في سنتي 1994 و1995 الى 5.73 % سنة 1997 و2.64 % ليشهد أدنى معدل للتضخم منذ الإصلاح النقدي تمثل في 0.34 % سنة 2000.(أنظر قائمة الملاحق الجدول رقم 02)

أما من ناحية الوسائل فقد تميزت هذه الفترة بالمرور إلى الوسائل غير المباشرة، حيث تم استعمال كل من نظام مزادات القروض والتي تم إقرارها سنة 1995 كمحاولة لتعويض أسلوب إعادة الخصم (التعليمة رقم 28/95 المؤرخة في 1995/04/22)، واتفاقيات إعادة الشراء ولاسيما لفترات 24 ساعة و07 أيام ، والأداة الثالثة تمثلت في التدخل بواسطة عمليات التعديل الدقيق والتي تسمح بتدخل بنك الجزائر بواسطة عمليات منتظمة ومضبوطة لمدة 24 ساعة لامتصاص السيولة أو ضخها . (الطاهر، 2013، صفحة 62)

وتم أيضا إدخال أداة الاحتياطي الإجباري حسب التعليمة رقم 16/94 في 1994/04/16

كما أنشيء سوق ما بين البنوك في 1996/01/02 كتبني لنظام التعويم الموجه لتشهد الفترة بين 1996 و1998 ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري بـ20%. (لحسن، 2016، صفحة 369)

لنصل في الأخير إلى أن البنك المركزي نجح في تخفيض معدلات التضخم لأدنى مستوياتها.

IV. 2- اثر الاستقلالية على التضخم في ظل الأمر 01-01 المعدل والمتمم:

إن الأمر 01-01 أدى إلى انخفاض في درجة الاستقلالية مما قلل من صلاحيات السلطة النقدية ، وتمثل الفترة التي تلت سنة 2001 مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (افريل 2001) ويعود الفضل في ذلك إلى تحسن أسعار المحروقات التي أدت إلى ارتفاع صافي الموجودات الخارجية الذي كان سببا في تطور ونمو الكتلة النقدية فمن 2473.51 مليار دينار سنة 2000 إلى 2901.53 مليار دينار سنة 2002.

وقد شهدت سنة 2001 ارتفاع محسوس في معدل التضخم ليصل إلى 3.5% نتيجة ارتفاع أجور الموظفين وتبني سياسة نقدية ومالية توسعية (مريم، 2005، صفحة 156)، لكن معدلات التضخم سرعان ما انخفضت لتصل سنة 2002 إلى 2.6% اثر تبني السلطات النقدية لإجراءات استعجاليه تمثلت في الرفع من معدل الاحتياطي الإجباري إلى 6.5%، إضافة إلى اعتماد آلية جديدة تمثلت في أداة استرجاع السيولة ضمن سياسة السوق النقدية .

وعموما فإن الفترة التي اعتمد فيها هذا التعديل (الأمر 01/01) كان لفترة قصيرة (سنتين) ولا تسمح بتقييم أثره ،وكذا أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم.

IV. 3- اثر الاستقلالية على التضخم في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

شهدت معدلات التضخم لسنتي 2003 و2004 على التوالي ارتفاعا حيث سجل نسبتي 3.7 % و4.2 %، لتنخفض بعدها مباشرة سنتي 2005 و2006 بمعدلات 2.8 % و 1.8 % على الترتيب . ورغم معاودة الارتفاع بنسب 5.1 % و 6.5 % لسنتي 2008 و2009 فانه بفضل تمتع بنك الجزائر من خلال هذا الأمر باستقلالية قانونية اكبر من الامر01/01 فانه تمكن من استعمال وسائل حديثة غير مباشرة للسيطرة على فوائض السيولة، مما يظهر بتمتعه باستقلالية الأدوات من خلال قدرته على استحداث أدوات جديدة ، وقد تمثلت هذه الأدوات في كل من: استرجاع السيولة لسبعة أيام منذ أفريل 2002 (التعليمة رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002 ،الاسترجاعات ثلاثة (03) أشهر المدخلة في أوت 2005، وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة ابتداءا من شهر جوان 2005 (التعليمة رقم 004-05 المؤرخة في 14 جوان 2005) (بتك الجزائر، 2011، صفحة 155).بالاضافة إلى الوسيلة الثالثة المتمثلة في الاحتياطي الإجباري (والتي أعيد تحديد إطارها العملياتي في 2004 من خلال النظام 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإجبارية) (بتك الجزائر، 2011، صفحة 156)

أما بالنسبة لأسعار الصرف نجد أن الدينار الجزائري بقي في تقهقر وانخفاض ليصل 1 دولار الى 79.3809 دينار جزائري سنة 2013، وذلك لاعتماد الجزائر على سياسة التعويم الموجه.

ورغم فوائض السيولة الكبيرة خلال هذه الفترة نتيجة النمو المتزايد لصافي الموجودات الخارجية فإن بنك الجزائر نجح نسبيا في التقليل من حدة التضخم إلى مستويات معقولة بفضل استقلاليته التي منحته الحرية في استخدام أدواته.

IV. 4- اثر الاستقلالية على التضخم في ظل الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم

ان اعتماد استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية أو ما يسمى باستهداف التضخم والذي تطلب تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي على المدى المتوسط واستخدام أساليب التنبؤ لمتابعة مسار التضخم في الجزائر على المدى القصير، وذلك بقيام بنك الجزائر بتقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، وذلك بتعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية والعودة إلى الهدف خلال فترة معقولة (يوسفي، 2016-2017، صفحة 167).

مع تواصل ارتفاع فائض السيولة من سنة 2010 إلى 2013 لكن بدرجة توسع نقدي أقل ، ورغم التراجع المحسوس لمعدلات التضخم سنة 2010 بنسبة 4.1 % فقد عاودت الارتفاع إلى 5.8 % سنة 2011 لتبلغ الذروة بمعدل 9.7 % سنة 2012 وهو أعلى معدل خلال العشرية والتي كان من أسبابها:

-زيادة الكتلة النقدية التي ساهمت في نسبة التضخم بـ 84 %؛

-ارتفاع أسعار السلع الصناعية والسلع المستوردة التي ساهمت بنسبة 14 %. (الجزائر، 2013)

ونظرا للمستوى المرتفع لهذا التضخم المسجل سنة 2012 أدخل بنك الجزائر إبتداءا من منتصف 2013 أداة جديدة وهي استرجاع السيولة لستة أشهر .((بنك الجزائر، 2013، صفحة 10)

تراجعت الأسعار سنة 2013 تراجعا كبيرا وسريعا متوافقة مع الهدف المسطر في هذا المجال (الجزائر، 2013، صفحة 42) ليبلغ 4.1 % خلال هذه السنة . و3.5 % سنة 2014.

بعد انهيار أسعار المحروقات منتصف سنة 2014 وانخفاض معدلات السيولة استخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات حيث قام بإصلاحات جذرية تمثلت في التقليص التدريجي لعمليات امتصاص السيولة ثم التوقف عنها تماما في الثلاثي الثالث من سنة 2016، كما خفض في معدل الاحتياطي الإجباري الذي انتقل من 12 % الى 8 %(تم تطبيقه ابتداءا من 15 ماي 2016). (بنك الجزائر، 2017، صفحة 24)، ثم خفض في معدل إعادة الخصم من 4 % الى 3.5 % ابتداءا من 02 أكتوبر 2016.

لتتسارع من جديد الوتيرة السنوية للتضخم في كل من سنتي 2015 و 2016 بنسبة 4.4 % و 5.52 % على التوالي.

أما بالنسبة للاستقرار الخارجي للنقد فإن الدينار واصل انهياره أمام الدولار فمن 01 دولار بـ 74.4041 دينار سنة 2010 إلى 79.3809 دينار سنة 2013 أي بانخفاض نسبته 6.68 % ، ثم بانهيار كبير سنة 2014 ليساوي 100.4641 دينار بنسبة 24.70 %

إن استقلالية بنك الجزائر ساهمت من خلال تبنيها لهدف استقرار مستوى الأسعار كهدف أساسي ووحيد من خلال قانون النقد والقرض 04/10 في كبح الضغوط التضخمية.

IV. 5- اثر الاستقلالية على التضخم في ظل القانون رقم 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم

هذا القانون جاء ليمنح الغطاء القانوني لعملية التمويل بالعجز أو مايعرف بمصطلح التمويل غير التقليدي وهي سياسة تتقارب الى حد بعيد مع سياسة التيسير الكمي إلا أن شروط كل منهما مختلفة (هاني و وعيل، 2018، صفحة 17)، وقد ضرب مصداقية بنك الجزائر واستقلاليته خصوصا وأن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية.

وحسب هذه الآلية فقد تم الإصدار إبتداءا من شهر أكتوبر 2017 كمايلي:(Algérie, 2019, p. 7)

-مبلغ 2470 مليار دج لتمويل عجز الموازنة لسنوات 2017، 2018، و 2019.؛

-مبلغ 1813 مليار دج كمساهمة لتسديد الدين العام للمؤسسات الوطنية سوناطراك وسونلغاز ؛

-مبلغ 500 مليار دج موجهة للصندوق الوطني للتقاعد (لإعادة تمويل ديونها تجاه C.N.A.S) ؛

-مبلغ 1773.2 مليار دج موجهة للصندوق الوطني للاستثمار (تمويل برامج عدل، عجز الصندوق الوطني للتقاعد، والمشاريع الهيكلية)

لتبلغ مجموع الإصدارات مبلغ 6556.20 مليار دينار إلى غاية 2019/01/30 ، حيث تم ضخ مبلغ يقدر 3114.4 مليار دج فعليا في الاقتصاد الوطني (نسبة 47.50 %)، مما يعني أن مبلغ 3441.8 مليار دج لم يتم ضخه بعد، ومما يعني أيضاً أنه لو تمّ ضخ كل هذه الكمية من الأموال في الاقتصاد الوطني جرعة واحدة فلن يمتصها لأنه شبه معطل ولأدّت بنا إلى تضخم حاد جداً، لذلك يجب توخي الحذر في استعمال ما بقي من كمية الأموال المطبوعة واستعمالها بحكمة كبيرة. (سليمان، 2019)

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر لامتصاص فوائض السيولة ففي 08 جانفي 2018 تم تفعيل آلية استرجاع السيولة (07 أيام) بعد أن توقفت هذه الآلية (07 أيام، 03 أشهر، 06 أشهر) نهاية سنة 2016 ، كما تم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري من 4 % إلى 8 % في أفريل 2018. ثم إلى 10 % (جوان 2018) ليبلغ 12 % في فيفري 2019.(أنظر الجدول رقم 01)

بعد المستويات المتصاعدة لمعدل التضخم للسنوات السابقة 2015، 2016، 2017 يعود معدل التضخم لينخفض ويسجل معدل 4.27 % (ديسمبر 2018) ثم ينخفض من جديد خلال الثلاثي الأول لسنة 2019 بمعدل 4.08 % (مارس 2019) (الجزائر, بنك، 2019، صفحة 29)

أما بالنسبة لسعر الصرف فقد انخفض قيمة الدينار مقابل الدولار، بين مارس وجويلية 2018 بنسبة 3.09% وتحسنت بـ 2.32 % مقابل الأورو، أما بين جويلية وسبتمبر 2018 فقد عرف الدينار شبه استقرار سواء مقابل الأورو (انخفاض بـ 0.08 %) أو مقابل الدولار (انخفاض بـ 0.27 %) (الجزائر, بنك، 2018، صفحة 11) ، ليستمر هذا الاستقرار النسبي لقيمة الدينار مقابل كل من الدولار و الأورو في كل من الثلاثي الرابع لسنة 2018 والثلاثي الأول لسنة 2019.

أي أن عمليات الإصدار النقدي لم يظهر أثرها بعد على معدلات التضخم (الأجل القصير)،وقد يظهر أثرها على المدى المتوسط والطويل .

V- الخلاصة :

بعد عرضنا لمدى تطور استقلالية بنك الجزائر حسب تعديلات قانون النقد والقرض وأثر هذه الاستقلالية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

-إن قانون 10/90 هو أول قانون كرس استقلالية بنك الجزائر ووضعه على هرم السلطة النقدية من خلال إشرافه على السياسة النقدية.

- لم تكن هناك علاقة واضحة بين استقلالية بنك الجزائر ومعدلات التضخم في بعض الفترات ذلك أن التضخم كان من أهم أسبابه التضخم المستورد.

-مكنت الاستقلالية بنك الجزائر من استخدام أدواته (معدل إعادة الخصم ، نسبة الاحتياطي الإجباري، آلية استرجاع السيولة، وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة) من امتصاص فوائض السيولة وبالتالي التحكم في معدلات التضخم.

-ضرب قانون 10/17 استقلالية بنك الجزائر ومصداقيته من خلال الترخيص بعملية التيسير الكمي (التمويل غير التقليدي) بدون قيد أو شرط ولمدة 05 سنوات .

- لم يظهر أثر هذا التمويل غير التقليدي على معدلات التضخم في الأجل القصير، وقد يظهر أثرها في الأجل المتوسط والبعيد خصوصا أن مانسبته 47.50 % فقط من هذا الإصدار النقدي التي تم ضخها فعليا في الاقتصاد.

- ملاحق:

الجدول رقم (01) أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر من سنة (2014 إلى2019)

السنوات	معدل الاحتياطي الإجباري	نداءات العروض								معدل إعادة الخصم
		استرجاع السيولة			عمليات السوق المفتوحة				تسهيلات الودائع	
		لمدة 7 أيام	لمدة 3 أشهر	لمدة 6 أشهر	لمدة 7 أيام	لمدة 3 أشهر	لمدة 6 أشهر	لمدة 12 شهر		
2014	12.0	0.75	1.25	1.50					0.30	4.0
2015	12.0	0.75	1.25	1.50					0.30	4.0
2016	8.0	0.75	1.25	1.50					0	3.5
2017	4.0	-	-	-	3.5	3.5	3.5	3.5	0	3.75
2018	8.0 (أفريل) 10.0(جوان)	3.50 (أفريل)	-	-	3.5	3.5	3.5	3.5	0	3.75
2019	12.0(فيفري)	3.5			3.5					

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية (رقم 42 جوان 2018، رقم 46 جوان 2019)، بتصرف.

الجدول رقم (02) تطور معدلات التضخم للفترة من 1990 إلى 2019 الوحدة: (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
التضخم	16.65	25.88	**31.67**	20.54	29.04	29.78	18.68
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
التضخم	5.73	4.95	2.64	0.34	3.5	2.6	3.7
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التضخم	4.2	2.8	1.8	4.3	5.1	6.5	4.1
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم	5.8	9.7	4.1	3.5	4.40	5.52	5.94
السنوات	2018	2019					
التضخم	4.27	2.4					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات مؤشر أسعار الاستهلاك، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، 2013 ، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم 46 جوان 2019

- الإحالات والمراجع :

Alesina, A., & H.Smmers, L. (1993). Central Bank Independence and Macroeconomic:Some Comparative Evidence. *The Ohio State University Press* , 13.

Alesina, A., & H.Smmers, L. (1993). Central Bank Independence and Macroeconomic:Some Comparative Evidence. *The Ohio State University Press* , 13.

Algérie, B. (2019). *Point de situation sur le financement non conventionnel.*

Bade, R., & Parkin, M. (1988). Oolicy, CentralL Bank Laws and Mnetary. *Researche Gate* , 28.

Bade, R., & Parkin, M. (1988). POLICY, CENTRAL BANK LAWS AND MONETARY. *Researche Gate* , 28.

Balls, E., Howat, J., & Stansburg, A. (2018, April). Central Bank Independence Revisited: After the financial crisis, what should a model central bank look like? *M-RCBG Associate working paper* , 136.

Cukierman, A. (1992). Mesuring the independence of central banks and its effecte on policy outcomes.

Garriga, A. C. (2016). Central Bank Independence in the World: A New. *International Interactions* , 21.

Grilli, V., Masciandaro, D., & Tabellini, G. (1991). Political and monetary institutions and public financial policies in the industrial countries. *Economic Policy* , 52.

Grilli, V., Masciandaro, D., & Tabellini, G. (1991). Political and monetary institutions and public financial policies in the industrial countries. *Economic Policy* , 52.

Klomp, J., & Haan, J. d. (2010). Central bank independence and inflation revisited. *Jstor* , 14.

أديب قاسم شندي. (آذار, 2017). أثر استقلالية البنك المركزي العراقي وأثره غلى بعض المتغيرات الإقتصادية. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية* ، 21.

.النشرة الإحصائية الثلاثية .(2019) .بنك ,الجزائر

الجزائر, بنك. (2018). *حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018.*

العدد 57،الجريدة الرسمية. (2017).

بتك الجزائر. (2011). *التقرير تاسنوي لسنة 2010 التطور لاقتصادي والنقدي للجزائر.*

بن بحان محمد. (2011-2012). الأبعاد الجديدة لإستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة-دراسة حالة بنك الجزائر.

بن عبد الفتاح دحمان. (2008). أثر برامج الصندوق النقدي الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر. 11.

بن نافلة نصيرة. (2018/2017). *تقييم السياسة النقدية في المغرب العربي-دراسة قياسية.* تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان.

بنك الجزائر. (2013). *التقرير السنوي.*

بنك الجزائر. (2017). *ماحلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات سنة 2016 أمام مجلس الأمة.*

بنك الجزائر. (2013). *وضعية الإقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر.*

جدايني مريم. (2005). انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية. *مذكرة ماجستير* . قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

جدايني ميمي. (2006/2005). انعكاس استقلالية البنوك المركزية على أداء السياسة النقدية. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية.

حسن حسين هندرين. (2014). استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم. 13.

حسين عوض زينب، و الفولي محمد. (2003). *أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي.* لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

دردوري لحسن. (2016). فعالية السياسة النقدية في علاج ميزان المدفوعات في الجزائر(1990-2014)، *مجلة الاقتصاد الصناعي* ، 18.

عبد الحسين جليل الغالبي. (2017). أثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013). *مجلة الغري للعلوم الأقتصادية والإدارية ، 3*، 435-461.

كريمة يوسفي. (2016-2017). استهداف التضخم في المغرب العربي-أطروحة دكتوراه، – دراسة قياسية، . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.

لطرش الطاهر. (2013). تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق - نظرة تقييمية. 20.

ليلى معمري. (2013-2014). *دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، دراسة حالة الجزائر*. المدية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

محمد دويدار. (2003). *مبادىء الاقتصاد النقدي* (المجلد ط 3). مصر: دار الجامعة الجديدة.

محمد هاني، و ميلود وعيل. (2018). سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية . *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات* ، 19.

معمري ليلى. (2013-2014). دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم. *أطروحة ماجستير* . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدية.

معمري ليلى، و يحياوي سمير. (2017). أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم. *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات* ، 15.

ناصر سليمان. (23 06, 2019). *قرار إيقاف آلة طباعة النقود تستدعي اتخاذ التدابير الاقتصادية المرافقة"* . تاريخ الاسترداد 28 03, 2020، من الجزائر الآن:
https://algeriemaintenant.com/2019/06/23/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1/

وجدي جميلة. (2015-2016). السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم-أطروحة ماجستير. العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

جمال بالطيب & محمد الخطيب نمر (2021)، **أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم: للفترة (1990-2019)** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 163-176.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).